

التقييم العاجل لاحتياجات السودان والتعافي ما بعد الكارثة

التقييم العاجل لاحتياجات السودان والتعافي ما بعد الكارثة

21 مارس 2021

قائمة المحتويات

1	ملاحظات الافتتاحية
2	تمهيد
3	شكر وعرهان
7	1- ملخص تنفيذي
16	2- مقدمة
16	الخلفية والسياق
17	المخاطر الطبيعية ومخاطر الكوارث في السودان
18	3- مجال التقييم
18	نظرة عامة على حدث الفيضان
18	الهدف من التقييم
20	المنهجية
22	الجدول 1-20 ملخص الاضرار والخسائر، إجمالي التأثير والاحتياجات للتعافي

ملاحظات الافتتاحية

في الأسابيع والأشهر الماضية واجه السودان أحد أسوأ الفيضانات في خلال عدة عقود، فقد تأثر أكثر من 875000 شخص و توفي 120 ، و بلغت الخسائر جراء الفيضان ما يتعدى ٣,٣٤ بليون جنيه سوداني. إن حجم و آثار فيضان هذا الموسم لم يسبق له مثيل، فقد تأثرت كل ولايات السودان الثماني عشرة و بشكل خاص ولايات النيل و الخرطوم عاصمة البلاد الواقعة عند التقاء النيلين الأزرق و الأبيض ، بتدفق مياه الأنهار في حوض النيل. و قد تأثرت الولايات الغير واقعة على مجرى النيل من جراء هطول الأمطار الغزير و الفيضانات المفاجئة خاصة ولاية شمال دارفور، حيث ضاعفت الفيضانات من خطورة الوضع الإنساني المتأزم أصلا. لقد أثرت الفيضانات حقيقة على عدة قطاعات في السودان. و قد ترك تهديم آلاف المنازل الناس بلا مأوى، و اربك الأنشطة الصناعية و التجارية على مستوى البلاد. أخذين بعين الاعتباران جزءاً كبيراً من السودانيين يعيشون في المناطق الريفية و يعولون في معيشتهم على الزراعة و تربية الحيوانات و الرعي، فإن تلف المحاصيل و نفوق الحيوانات قد اثر كثيرا في سبل العيش للقاطنين في المناطق التي تأثرت بالفيضان.

في الرابع من سبتمبر اعلن مجلس الأمن و الدفاع حالة طوارئ لمدة ثلاثة اشهر على المستوى الوطني وأعلنت البلاد كمنطقة متضررة بالكوارث. كون مجلس السيادة لجنة عليا للتخفيف من آثار الفيضانات للعام 2020، والاثار المترتبة عليها. ترأست اللجنة وزارة العمل و التنمية الاجتماعية و تضمنت كل الوزارات الفدرالية ذات الصلة، حكومات الولايات المحلية و الجهات التنسيقية والمنظمات المحلية و الإقليمية و العالمية القائمة على الاستجابة للكوارث. في الأول من أكتوبر بعد انحسار المياه وتبين الدمار الكلي تقدمت وزارة العمل و التنمية الاجتماعية بطلب لمدير البنك الدولي بالسودان و الأمم المتحدة للمساعدة على عمل تقييم للأضرار الذي حدث من جراء الفيضانات.

يعد هذا العمل بمثابة تجربة تعلم كبيرة لمنسوبينا، حيث تعد الأولى من نوعها في السودان. لقد كانت عملية تقييم الأضرار وحساب الخسائر و تحديد الاحتياجات مكونا ذا قيمة عالية لبناء قدرة القطاعات الرئيسية للمساعدة في تطوير آلية ذات فعالية في إدارة مخاطر الكارثة .

يلخص التقرير مستخلصات التقييم الرئيسية و يضع الخطوط العريضة المطلوبة لتحقيق التعافي المباشر وطويل الأمد من كارثة الفيضان. شمل التقرير تقييما لحجم للأضرار الهائلة التي لحقت بستة عشر قطاعا ، كما انه يلقي الضوء على أهمية الاستعداد لتقليل آثار وأضرار الفيضانات في المستقبل. و عليه فإن التقييم مرجعا مهما لكل الهيئات الحكومية ذات الصلة بالاستجابة لمخاطر الفيضان. في عملية إجراء التقييم اجتمعت الوكالات الحكومية ذات الصلة في جهد كبير لخلق فهم عام لآثار الفيضان و الأساسيات الضرورية للتعافي . في تنسيق تام مع شركاء التنمية في السودان. عمل التقييم كتجربة قيمة لحكومة السودان حيث القى الضوء على نواحي القوى و المساحات المتاحة لتطوير نظام الحوكمة لإدارة الكارثة و الانتقال نحو بناء مؤسسات افضل.

إن المهمة الرئيسية أمامنا الآن كصانعي قرار هي التأكد من ان عمليات التعافي من الكارثة الموصي بها تمكنا من غرس الأسس لإجراءات مرنة تخفف من آثار كوارث المستقبل. لقد أنشأنا اطار عمل التعافي من الكارثة بناء على قاعدة إعادة البناء بشكل افضل و مساعدة السودان على تحقيق نموه القومي و اهدف التنمية. أننا ندفع بقوة نحو تحقيق المؤسسة لتوجهنا في إدارة الكوارث، كما اتخذنا خطوات حثيثة نحو إنشاء سلطة قومية لإدارة الكوارث.

و نيابة عن حكومة السودان أود ان اعبر عن تقديري الخالص لكل الشركاء الذين ساعدوا في تقدم هذا العمل و قدموا العون في إعداد هذا التقرير في ظل التحديات الاقتصادية والسياسية، و أخص بالشكر البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية في السودان. أننا نتطلع للعمل عن قرب مع كل الشركاء و أصحاب المصلحة لتنفيذ مهام التعافي من الكارثة التي تهدف لتقوية قدرة الدولة على الصمود للكوارث.

لينا الشيخ، رئيسة اللجنة العليا لتخفيف آثار الفيضان

تهديد

في صيف و خريف عام 2020 تأثر السودان بفيضانات مدمرة على امتداد حوض النيل مصحوبة بأمطار غزيرة وفيضانات مفاجئة في الولايات الغير محاذية للنيل. كان حجم و مدى الفيضان الموسمي في ذلك العام - وهو الاسوأ في ثلاثة عقود- هائلا : إذ تأثر أكثر من 875000 شخص في الولايات الثماني عشرة، و قد اثر الفيضان في كل قطاع من قطاعات الاقتصاد واربك معايش و حيوات السودانين في الريف و الحضر.

يأتي اثر الفيضان في زمن كان يعاني فيه السودان من ازمه اقتصادية و تحول سياسي. و قد برهن ذلك على أن السودان عرضة على نحو كبير إلى آثار التغير المناخي الحاد، و يؤكد أهمية تقوية قدرة الدولة على الاستعداد و التكيف مع الكوارث ومجابهتها في الوقت الذي تتضاعف فيه الازمات و الصعوبات الاقتصادية وتتفاقم بسبب جائحة الكورونا و الاعداد المتزايدة من النازحين. مما يحتم النظر إلى ما ابعده من آثار الفيضان لتحقيق التعافي من الكارثة.

يطلب من حكومة السودان يقوم البنك الدولي و الامم المتحدة بدعم الدولة في جهودها العلاجية للتعافي من الكارثة. يشير تقرير (التقييم العاجل للاحتياجات و التعافي ما بعد الكارثة - RPDNRA) إلى خطوة مهمة نحو تقوية قدرة الدولة على الصمود القائمة على قواعد إعادة البناء على نحو افضل. يقيم (RPDNRA) مدى أثر الفيضان على السودان، و بناءً على هذه المستخلصات يقدم التقييم استراتيجيات للتعافي بشكل عملي ومستدام لرفع فعالية الاستجابة لمخاطر الكوارث و التخطيط للتعافي مشتملا على توفير الدعم تحريك الدعم و المصادر التقنية بما يتوازي مع (RPDNRA) لتحقيق استجابة متكاملة للتعافي من أضرار الفيضان. في نفس السياق لمواجهة الأزمات الأخرى التي تواجهها حكومة السودان و شركائها التنمويين فإنها لا تهدف فقط لمخاطبة الاحتياجات الفورية للمتأثرين بالفيضان و حسب، و لكن لتحقيق الدعم لعملية التعافي بصورة تنموية و تقوية قدرة الدولة على الصمود الدولة تجاه الكوارث .

و عليه فإن الفيضانات المدمرة هي أيضا فرصة لممارسة و بناء القدرات حول تقييم الأضرار باستخدام المنهجية المعروفة عالميا (RPDNRA) لأول مرة في السودان. و بما أن هذا العمل تقوده الحكومة السودانية، فإن التقييم يتيح أيضا فرصة للحكومة الانتقالية تحت قيادة اللجنة العليا للفيضانات للاجتماع عبر مختلف القطاعات والمستويات الإدارية المختلفة، لتحقيق مبدأ التكامل في العمل مع الشركاء العالميين و المجتمع المدني لدعم أجندة التنمية المستدامة.

بنشأتها تحت ظروف تحديات اجتماعية و اقتصادية و سياسية فإن هذا التقييم العاجل للاحتياجات و التعافي ما بعد الكارثة يمثل إنجازا هائلا لحكومة السودان و وزارة العمل و التنمية الاجتماعية كالمؤسسة القائدة لعملية للتقييم. على مركز عملية تنسيق الاستجابة للطوارئ الذي أنشأ حديثا أن يختص بدوره الأساسي في تنسيق جهود جمع البيانات و توحيد جهود أصحاب المصلحة الرئيسيين في عملية التقييم.

بالبناء على مبدأ المشاركة طويلة الأجل القائمة مع حكومة السودان، فإن البنك الدولي و الأمم المتحدة يعملان على توحيد الجهود لدعم الحكومة التخطيط بفعالية و التنسيق في التعافي ما بعد الكارثة . معا مع حكومة السودان و بالتنسيق مع أصحاب المصلحة الآخرين الأساسيين فإننا سوف نوسع هذه الشراكة لإدراك احتياجات الفئات الأكثر تأثرا، و لدعم عملية التعافي و تقوية قدرة الدولة على الصمود تجاه الازمات.

يوري افاناسيف ، المنسق المقيم التابع للأمم المتحدة

شكر وعرقان

تم إعداد تقييم الاحتياجات العاجلة و التعافي ما بعد الكارثة (RPDNRA) الخاص بفيضان السودان في العام ٢٠٢٠ للحكومة الانتقالية في السودان بقيادة لينا الشيخ (الوزيرة السابقة لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية) بالتعاون مع جوس دي لا هاي (نائب الممثل المقيم لمنظمة الأمم المتحدة لبرنامج التنمية) وملينا بتروفا ستيفانوفنا (المدير القطري للبنك الدولي بالسودان).

قام مركز تنسيق عمليات الطوارئ (EOC)، كوكالة تعكس رؤى (RPDNRA) بقيادة التقييم بالتنسيق مع الدعم الاستشاري الفني المقدم من البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP).

فريق التنسيق بقيادة مازن أبو سن من (EOC) ويضم روان محمد مأمون (EOC) وهبة عمر الفاروق أحمد باني (EOC)، و كواكيوشى من البنك الدولي و تاريرو تسراى من البنك الدولي و عائشة كامبون (UNDP) و أسامة تاج الدين (UNDP) وجوانا سامبينو (UNDP) وصمويل أكيرا (UNDP).

(RPDNRA) هو جهد تعاوني يضم TGoS وتشارك فيه الكيانات الحكومية الآتية (يتضمن هنا أسماء الوزارات في وقت التقييم): وزارة الداخلية، وزارة الحكومة الاتحادية، وزارة الزراعة، وزارة الصناعة والتجارة، وزارة الطاقة والتعدين، وزارة الري وإدارة الموارد المائية، وزارة الثروة الحيوانية، وزارة البنية التحتية والنقل، وزارة التعليم العالي، وزارة التعليم، وزارة الصحة، وزارة العمل والتنمية الاجتماعية (قائدة)، وزارة الشؤون الدينية، وزارة الثقافة والإعلام، وزارة الشباب والرياضة بالإضافة إلى مفوضية العون الإنساني (HAC) والمجلس الأعلى للبيئة والموارد الطبيعية والمجلس الوطني للدفاع المدني (NCCD) وهيئة المواصلات السلكية واللاسلكية والبريد (TRPRA) والمجلس الوطني للتخطيط العمراني وهيئة الإحصاء الجوي السودانية و الهيئات الحكومية من كل الولايات الثمانية عشر. تعد أيضا الحكومات المحلية من المناطق المتأثرة بالفيضان مشاركة بصورة لصيقة في جمع البيانات.

فيما يلي شركاء التنمية والوكالات في السودان الذين قدموا الدعم المقدر إلى (RPDNRA): منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، منظمة العمل الدولية (ILO)، المنظمة العالمية للهجرة (IOM)، برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، اليونسكو، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-Habitat)، صندوق الأمم المتحدة للأطفال (UNICEF)، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (UNOCHA) كيان الأمم المتحدة الخاص للمساواة بين الجنسين وتمكين النساء (UN Women)، جمعية الهلال الأحمر السوداني (SRCS) ومنظمة الصحة العالمية.

بصورة عامة، فقد تعاونت ستون من فرق الخبراء من حكومة السودان ووكالات التنمية في جمع المعلومات وتحليلها وإعداد تقارير القطاعات المختلفة:

القطاعات الاجتماعية

- قطاع الإسكان تحت قيادة فداء الدسوقي (المجلس الوطني للتخطيط العمراني) ومها الطاهر (ولاية الخرطوم) وعبد الرحمن مصطفى، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-Habitat)
- قطاع الصحة والتغذية يقوده رزان عبد الله (وزارة الصحة) وبيتغل و. هابتيوالد (WHO).
- قطاع التعليم تقوده لواحظ عوض محمد (وزارة التعليم) و د. بدر الدين طه (وزارة التعليم العالي)، وعبد الرحمن الدود (UNICEF).
- قطاع الثقافة تقوده أمل حسن (وزارة الثقافة والإعلام) و محمد يوسف (وزارة الشؤون الدينية) وعبد القادر صالح (اليونسكو).
- قطاع الرياضة تقوده نادية محجوب الحاج (وزارة الشباب والرياضة) وعبد القادر صالح (اليونسكو).

القطاعات المنتجة

- القطاعات المنتجة تقودها عزة بدرى عبدالله (وزارة الصناعة والتجارة) ، وإسلام صديق (وزارة الصناعة والتجارة) وميسون بدوى (البنك الدولي) و بابكر عبدالله إبراهيم حمد (البنك الدولي) وفرناندا سينرا (البنك الدولي).
- قطاع الزراعة ومصائد الأسماك والماشية يقوده إبراهيم عز الدين محمد (وزارة الزراعة) وخالد عثمان (وزارة الثروة الحيوانية) و إبراهيم المرضى (FAO) وحباب طيفور (البنك الدولي).

قطاعات البنية الأساسية

- قطاع النقل والمواصلات السلكية واللاسلكية تقوده إسماء عثمان القاضي (وزارة البنية الأساسية والنقل) ونورا عبدالله حسن بشير (هيئة تنظيم المواصلات السلكية واللاسلكية) وروبرت مطيبا (البنك الدولي) وبابكر عبد الله إبراهيم حمد (البنك الدولي) وتاريخو تسيراي (البنك الدولي).
- قطاع الطاقة والكهرباء تقوده سارة توفيق (وزارة الطاقة والتعدين) وعلى حبيب (وزارة الطاقة والتعدين) والهادى جمعة (وزارة الطاقة والتعدين) وكتنا يوسى (البنك الدولي) وطارق تاج الأصفاء (البنك الدولي) وأمين صبرى (البنك الدولي) وكوثر على أحمد بريمة (البنك الدولي).
- قطاع المياه وتحلية المياه يقوده صلاح الصديق محمد (وزارة الري وإدارة موارد المياه) وأمير البشير (EOC) وحباب طيفور (البنك الدولي) ودونالد برغس (اليونسيف) وتوماس لوبيز دى بوفالا (اليونسيف) وفؤاد ياسا (اليونسيف) ومحمد سعيد الشريف الأمين (اليونسيف) ومحمد عبد الحفيظ (اليونسيف)

قطاعات المجالات المتداخلة

- قطاع الحد من مخاطر الكوارث بقيادة أسماء عدلان عبد الله (HAC) ومجد الدين أحمد (HAC) وإبراهيم تاج السر إبراهيم (HAC) وهشام متوكل (الدفاع المدني) ولوكاس لويشتر (البنك الدولي) ومحمد عبد الحميد (UNDP) ودعاء عبد الحميد (الهلال الأحمر السودانى) وهويدا الخير (الهلال الأحمر السودانى).
- قطاع الحماية الإجتماعية بقيادة سعاد الطيب (وزارة العمل والتنمية الإجتماعية) وبارثا ساراتي (UNDP) و شين دونالد باترسون (ILO).
- قطاع الجندر بقيادة منازل الشريف (وزارة العمل والتنمية الإجتماعية) ووصال حسين (مجلس التعداد السكانى القومى) ونادية عبد الرحيم (مجلس التعداد السكانى القومى) ومارى ميبو (UN Women).
- قطاع الحوكمة بقيادة أزهرى أحمد طه (وزارة الحكومة الاتحادية) ومحمد عبد الحميد (UNDP).
- قطاع البيئة بقيادة إيمان الطيب عبد الكريم (المجلس الأعلى للبيئة والموارد الطبيعية) و أتيليا أوراس (UNEP) وبابكر عبد الله إبراهيم حمد (البنك الدولي) وأحمد على صالح (UNEP).
- قطاع دراسات التأثير على الانسان بقيادة أسماء عدلان عبد الله عدلان (HAC) والخضر الأمين محمد (القطاع الخاص) وجارما جين (UNDP).

دعم قطاعي النقل والإدارة

- دعم GIS مقدم من برير الحاج (وزارة البنية الأساسية والنقل) وطه الزاكي (وزارة البنية الأساسية والنقل) ورناء عطا (البنك الدولي) و يوكيو تاناكا (البنك الدولي).
- الدعم الإدارى مقدم من محمود معتصم (وزارة العمل والتنمية الإجتماعية) ولينا هبة (وزارة العمل والتنمية الإجتماعية) وولاء

المرضى (EOC) ومحمد يوسف (EOC).

- دعم المعلومات مقدم من صلاح كوكو حسن (UNOCHA) .
- التقرير النهائي تم إعداده من قبل لوكاس لويشنر (البنك الدولي).
- تم تصميم التقرير من قبل ديانا دي ليون (مستشارة).

إستفاد هذا التقرير من مذكرة GRADE المقدمة من فريق D-RAS بالبنك الدولي بقيادة راشمين غوناسكيرا وأوسكار أ. إيشيزاوا كما يضم جيمس دانييل وأنطونيو لومونيس وجوش ماكابواغ وكيري ديون كوكس وجواكين مونوز دياز ولوك بونافوس. (RPDNR) الخاصة بفيضان 2020 في السودان تتقدم بالشكر للدعم الكريم من ACP-EU المدعومة من الإتحاد الأوروبي بإدارة المرفق العالمي للحد من الكوارث والتعافي من آثارها.

قائمة المصطلحات

ACP	أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ
BBB	إعادة البناء بشكل أفضل
DRM	إدارة مخاطر الكوارث
DRR	الحد من مخاطر الكوارث
EOC	مركز عمليات تنسيق الطوارئ
EU	الاتحاد الأوروبي
FAO	منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
FEWS	نظام الإنذار المبكر من الفيضانات
GDP	الناتج المحلي الإجمالي
GFDRR	المرفق العالمي للحد من الكوارث والتعافي من آثارها
GIZ	الجمعية الألمانية للتعاون الدولي
GRADE	تقدير العالمي السريع لأضرار ما بعد الكوارث
HAC	مفوضية العون الإنساني
HDI	مؤشر التنمية البشرية
HH	الأسرة المنزلية
IDP	النازحون داخليا
IFRC	الاتحاد الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر
ILO	منظمة العمل الدولية
IOM	المنظمة الدولية للهجرة
IPC	التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي
LFPR	معدل المشاركة في القوى العاملة
MSME	المشاريع الصغيرة والصغيرة والمتوسطة
NDRRC	المجلس الوطني للحد من مخاطر الكوارث
NGO	منظمة غير حكومية
PDNA	تقييم احتياجات بعد الكوارث
PHCC	مركز الرعاية الصحية الأولية
PHCU	وحدة الرعاية الصحية الأولية
RPDNRA	التقييم العاجل للاحتياجات والتعافي ما بعد الكارثة
SDG	الجنه السوداني
SRCR	جمعية الهلال الأحمر السوداني
SWM	إدارة النفايات الصلبة
TGoS	حكومة السودان الانتقالية
UN WOMEN	هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، التابعة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة
UNDP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UNEP	برنامج الأمم المتحدة للبيئة
UNESCO	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة اليونسكو
UN-HABITAT	برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
UNICEF	منظمة الأمم المتحدة للطفولة
UNOCHA	مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية
USD	دولار أمريكي
WASH	المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية
WHO	منظمة الصحة العالمية
WPR	معدل مشاركة القوى العاملة
WRM	إدارة موارد المياه

1- ملخص تنفيذي

في عام 2020 ، بعد شهور من الأمطار الغزيرة غير المعتادة في وسط وشمال شرق إفريقيا ، تأثر السودان بأسوأ فيضانات منذ أكثر من ثلاثة عقود. منذ بداية موسم الأمطار في يوليو ، تم تسجيل معدل عالي لفائض هطول الأمطار في جميع أنحاء القرن الأفريقي . أدت الأمطار الغزيرة في أعالي حوض النيل الأزرق (إثيوبيا) والنيل الأبيض (جنوب السودان) إلى زيادة كبيرة في ارتفاع مستويات مياه النيل. وبشكل عام ، أثرت الفيضانات على جميع ولايات السودان البالغ عددها ١٨ ولاية. وقد غمرت الفيضانات بشدة المناطق الواقعة على طول النيل الأزرق والأبيض وكذلك العاصمة الخرطوم ، بينما تأثرت الولايات الغير محاذية للنيل ، ولا سيما شمال دارفور ، بالأمطار المحلية الغزيرة والفيضانات المفاجئة.

بدأ ظهور الآثار الكبيرة للفيضانات في منتصف يوليو 2020 عندما أثرت الأمطار الغزيرة والفيضانات المفاجئة على ثلاثة مخيمات للنازحين في مدينة نيالا بولاية جنوب دارفور. في 29 يوليو ، تجاوز «سد بوت» الأرضي ، في محلية التضامن بولاية النيل الأزرق ، طاقته الكاملة وانهار ، مما أضر بشكل خطير على بلدة بوت ، ودمر أكثر من 1200 منزل ، و منع وصول أكثر من 100 ألف شخص ممن يعيشون في المنطقة الى مصادر المياه .. ثم من ٣١ يوليو إلى ١ أغسطس ، تسببت الأمطار الغزيرة في الخرطوم في المزيد من الفيضانات والدمار. وبحلول ١٢ أغسطس ، تجاوز عدد المتضررين 185000 شخص مع تضرر جميع الولايات باستثناء وسط دارفور. استمر الوضع في التدهور في النصف الثاني من شهر أغسطس ، حيث وصل عدد السكان المتضررين إلى 506000 بحلول نهاية الأسبوع الأول من سبتمبر وبلغ ذروته عند 875000 بحلول نهاية سبتمبر.

في الرابع من سبتمبر ، أعلن مجلس الأمن والدفاع السوداني حالة الطوارئ على مستوى البلاد لمدة ثلاثة أشهر ، واعتبر البلاد منطقة كوارث طبيعية. وجاء إعلان الطوارئ في اجتماع لمجلس الأمن والدفاع برئاسة عبد الفتاح البرهان رئيس مجلس السيادة الانتقالي. أنشأ مجلس السيادة لجنة تنسيق عليا للتخفيف من آثار فيضانات عام 2020 ومعالجتها ، وترأسها وزارة العمل والتنمية الاجتماعية (MoLSD) وتضم جميع الوزارات ذات الصلة والولايات والجهات التنسيقية والمنظمات المحلية والإقليمية والدولية المعنية بالاستجابة لمخاطر الكوارث. قامت مفوضية العون الإنساني التابعة للحكومة (HAC) بتنشيط وقيادة فرقة عمل وطنية لمكافحة الفيضانات بغرض تنسيق الاستجابة مع جميع الشركاء. تقدم المؤسسات الحكومية ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الشريكة والقطاع الخاص المساعدة الضرورية لإنقاذ حياة الأشخاص المتضررين. علاوة على ذلك ، تم إنشاء مركز عمليات تنسيق الطوارئ (EOC) في سبتمبر لتحسين إدارة الاستجابة للحوادث الطارئة من خلال التنسيق الفعال بين الكيانات الرئيسية ذات الصلة.

يصدر هذا التقييم السريع للاحتياجات والتعافي بعد الكوارث (RPDNRA) لفيضانات السودان لعام 2020 وفقا لطلب حكومة دولة السودان «لدعم الاستجابة لحالات الطوارئ الناجمة عن الفيضانات». صدر الطلب من قبل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية إلى المدير القطري للبنك الدولي في 1 أكتوبر ، لطلب المساعدة في إجراء تقييم الأضرار الناتجة والآثار الناجمة عن الفيضانات. الهدف من RPDNRA هو تقييم مدى تأثير الفيضانات على السودان ، وعلى أساس هذه النتائج ، لتبني استراتيجية تعافي قابلة للتنفيذ ومستدامة لتحقيق الاستجابة للفيضانات المستهدفة والتخطيط لسياسات التعافي من الكارثة ، بما في ذلك تحفيز الموارد المالية والتقنية . يحدد التقييم على وجه التحديد ما يلي: (1) دعم التقييم بقيادة الدولة والبدء في عمليات التخطيط للتعافي من خلال نهج منسق مشترك بين المؤسسات ، (2) تقييم تأثير الفيضانات على البنية التحتية والأصول ، وتقديم الخدمات ، والحوكمة والعمليات الاجتماعية ، (3) تقييم الاحتياجات لمعالجة المخاطر الكامنة ونقاط الضعف الأساسية لتقليل من مخاطر الكوارث وإعادة البناء بشكل أفضل ، (4) تقدير الأضرار والخسائر التي سببتها الفيضانات. (5) تحديد احتياجات التعافي وإعادة الإعمار، (6) تطوير استراتيجية التعافي، (7) توفير الأساس لتعبئة الموارد من أجل التعافي وإعادة الإعمار من خلال المصادر المحلية والوطنية والدولية.

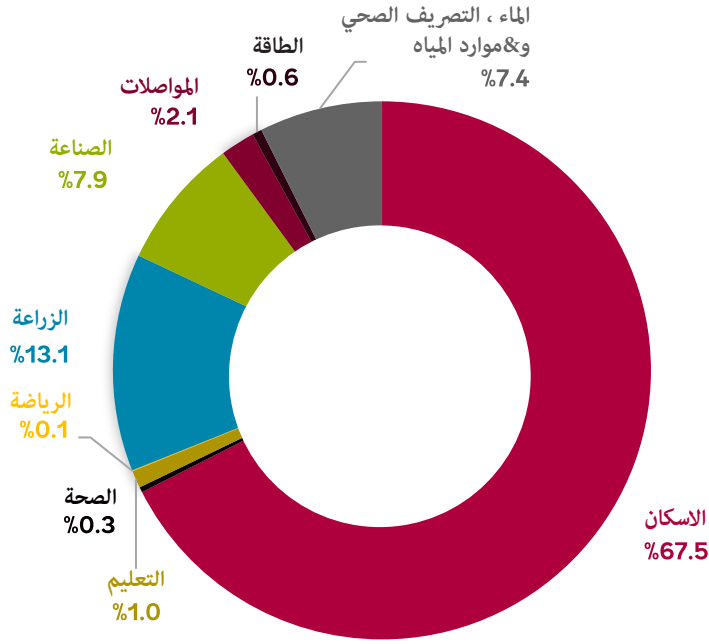
تم تكييف RPNRA من منهجية تقييم احتياجات ما بعد الكوارث (PDNA) إلى سياق التنمية الأوسع في السودان، بحيث يتم إجراء تقييم سريع وموجز يرتبط بتقدير الاحتياجات الحالية لتوجيه برنامج التنمية في البلاد. يتم تنظيم التقييم بالتقسيم لعدة قطاعات . نظرًا للنطاق الواسع والضرر الجسيم الذي أحدثته الفيضانات ، يشتمل التقييم على أربعة مجالات إجمالية ستة عشر قطاعًا فرعيًا. قاد كل تقييم للقطاعات المختلفة فريق يتألف من متخصصين من السلطات الحكومية ووكالات التنمية الشريكة.

ملخص الأضرار والخسائر

تقدر القيمة الاقتصادية الإجمالية لآثار الفيضانات بنحو ٤,243 مليار جنيه سوداني (4.4 مليار دولار أمريكي). يلخص الجدول 1 1 والشكل 1 1 الأضرار داخل القطاعات المختلفة. أكبر الأضرار الإجمالية تكبدها قطاع الإسكان (67.5%) ، وقطاع الزراعة (13.1%) ، وقطاع الصناعة (7.9%) والمياه والصرف الصحي وموارد المياه. إدارة القطاع (7.4%). من حيث الأضرار وحدها ، كان قطاع الإسكان الأكثر تضررًا ، حيث قدرت الأضرار بنحو 160.6 مليار جنيه سوداني (2.9 مليار دولار أمريكي) ، وهو ما يمثل 87.4% من إجمالي الأضرار.

على الرغم من تحديات جمع وتقدير قيمة الأضرار (أو التغيير في تدفقات النشاط الاقتصادي) ، يسلط التقييم الضوء على أن الخسائر كانت أكبر في القطاعات الإنتاجية. وسجلت أعلى الخسائر في قطاع الزراعة (30.1 مليار جنيه سوداني / 546 مليون دولار أمريكي) وقطاع الصناعة (19.2 مليون جنيه سوداني / 348 مليون دولار أمريكي) ، مجتمعة ، يمثل هاذان القطاعان أكثر من 82% من إجمالي الخسائر.

الشكل 1-1 مساهمة القطاع في الضرر والخسائر الكلية



الجدول 1-1: الأضرار والخسائر المقدرة للقطاع

القطاع	قطاع فرعي	الأضرار، مليار		الخسائر/EF، مليار		التأثير الكلي ، مليار	
		د. أمريكي	ج.س	د. أمريكي	ج.س	د. أمريكي	ج.س
اجتماعي	السكن	2.920	160.644	0.067	3.707	2.987	164.351
	الصحة	0.005	0.289	0.009	0.478	0.014	0.767
	التعليم	0.040	2.207	0.006	0.331	0.046	2.538
	الرياضة	0.002	0.120	0.001	0.026	0.003	0.146
الإنتاج	الزراعة	0.032	1.769	0.546	30.051	0.579	31.820
	الصناعة	0.003	0.150	0.348	19.158	0.351	19.308
التجهيزات الأساسية (البنية التحتية)	المواصلات	0.091	4.999	0.001	0.045	0.092	5.044
	الطاقة	0.007	0.387	0.019	1.021	0.026	1.408
	الماء، الصرف الصحي، موارد المياه	0.240	13.200	0.088	4.813	0.328	18.013
الاجمالي		3.340	183.765	1.085	59.630	4.425	243.395

النتائج الرئيسية من التقارير القطاعية هي كما يلي:

الإسكان

في المجموع ، تم الإبلاغ عن 618,82 منزلًا دمرت بالكامل و 93406 منزلًا تضررت جزئيًا بسبب الفيضانات. ولايات شمال دارفور والخرطوم وسنار والنيل الأزرق وغرب دارفور هي الولايات الأكثر تضرراً من حيث الأضرار في قطاع الإسكان . أخذين بعين الاعتبار أن في السودان السكن بشكل غير رسمي يسود في المناطق الحضرية ، تتكون العديد من المنازل المناطق الريفية من طابق واحد و تبنى بجدران مصنوعة من خليط من الطوب الطيني أو التراب المضغوط والمواد الخشبية ، وهي معرضة بشكل كبير لخطر مياه الفيضانات المفاجئة سريعة التدفق أو السيول . قُدرت القيمة الاقتصادية الإجمالية للأضرار التي لحقت بالمنازل المدمرة كليًا والمتضررة جزئيًا بنحو 2.92 مليار دولار أمريكي (160.64 مليار جنيه سوداني) ، بما في ذلك السلع المنزلية التالفة. وقدرت القيمة الاقتصادية الإجمالية للخسائر بما في ذلك الهدم وإزالة الأنقاض وخسائر الإيجار والإقامة المؤقتة بمبلغ 67.4 مليون دولار أمريكي (3.71 مليار جنيه سوداني).

تشمل تدابير التعافي قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل مسحا ميدانيا مفصلا عن آثار الفيضانات على الإسكان ، واستراتيجية إعادة إعمار الإسكان ، والتشاور مع المجتمع المحلي ، وإرشادات وتدريب إصلاح وإعادة بناء المساكن ، وإعادة البناء ، ونظام إدارة بيانات الإسكان ، وتخطيط استخدام الأراضي ، مع إدارة ومراقبة وتقييم إعادة الإعمار.

الصحة

تضرر ما مجموعه 44 مرفقًا صحيًا ، منها 6 مستشفيات ريفية و 22 مركزًا للرعاية الصحية الأولية و 16 وحدة رعاية صحية أولية ، مما أدى إلى تعطيل الخدمات الصحية الأساسية المنقذة للحياة في 16 ولاية من ولايات السودان. في حين أن جميع المرافق الصحية المتضررة تتبع للحكومة لم ترد أنباء عن تضرر أي منشأة صحية خاصة. ويشكل الضرر للمنشآت الصحية الحكومية 0.7% (44 من 5,997) من إجمالي البنية التحتية الصحية في الدولة. عجز ما لا يقل عن 975,362 من السكان من الوصول إلى الخدمات الصحية في السودان و يشكلون نسبة 1.96% من السكان الذين لديهم إمكانية الوصول بسبب الأضرار التي تسببت بها الفيضانات. وبلغت التكلفة الإجمالية للأضرار التي لحقت بالبنية التحتية 0,2 مليون دولار أمريكي (289 مليون جنيه سوداني). قُدرت الأضرار التي لحقت بالمعدات الطبية والأثاث بقيمة 99000 دولار أمريكي بسبب الفيضان. نتج عن هذه الخسارة انفاق مبلغ بقيمة 8.7 مليون دولار أمريكي في الاستجابة للفيضانات (478 مليون جنيه سوداني) لإنشاء عيادة متنقلة والتقليل من تفشي الأمراض.

تأخذ خطة التعافي في الاعتبار التدخلات التي تهدف إلى الاستجابة للفيضانات والعواقب الصحية العامة المترتبة عليها. حددت الأولويات ركائز التدخلات ذات الصلة بالاستعداد للفيضانات والاستجابة لها مثل تعزيز مراقبة الأمراض والتحقيق في العوامل المنذرة بالأوبئة ، أو دعم العيادات المتنقلة للوصول إلى المجتمعات المتضررة من الفيضانات بالخدمات الصحية الأساسية. سيتم إعطاء الأولوية لتلك الولايات التي تأثرت بشكل متكرر بالفيضانات وعواقبها من أجل مبادرات التأهب والاستجابة.

التعليم

شهد قطاع التعليم أضرارًا وخسائر في العديد من البنى التحتية والممتلكات المادية التي أثرت على الطلاب والمعلمين كافة. وقد أدى الضرر في قطاعات أخرى مثل الزراعة والثروة الحيوانية والبيئة والعمالة وسبل العيش والنقل والصحة وما إلى ذلك إلى تفاقم الوضع في المؤسسات التعليمية. التكلفة للأضرار الكاملة والجزئية عالية. . يقدر إجمالي الأضرار والخسائر التي لحقت بقطاع التعليم بنحو 2.54 مليار جنيه سوداني ، أي ما يعادل 46.1 مليون دولار أمريكي.

تقدر احتياجات التعافي وإعادة الإعمار لقطاع التعليم للسنوات 3-5 القادمة بحوالي 7.51 مليار جنيه سوداني (136.5 مليون دولار أمريكي). هذه تشمل تدابير التعافي الرئيسية من إعادة بناء المدارس باستخدام تقنيات مرنة لمقاومة الكوارث ، و إعادة تأهيل وتحسين المدارس بما في ذلك مرافق الصرف الصحي والبيئة المدرسية ، استبدال المعدات والأثاث التالف في جميع المؤسسات التعليمية.

الرياضة

تأثر قطاع الرياضة بشكل كبير بفيضانات عام 2020. وأفادت 110 نوادي رياضية بتعطيل أنشطتها الرياضية نتيجة الفيضانات. تدمرت تسعة عشر منشأة بالكامل ، بما في ذلك الملاعب الوطنية ، والإستاد الأولمبي ، وغيرها من المرافق الحكومية الرئيسية. ومن أصل الولايات الثماني عشرة وقت إجراء التقييم وردت تقارير من 12 ولاية (جميع المرافق مملوكة ملكية عامة). بلغ الأثر الإجمالي على القطاع الفرعي 146.0 مليون جنيه سوداني أو 2.7 مليون دولار أمريكي ، وقدرت تكلفة التعافي بمبلغ 170.0 مليون جنيه سوداني أو 3.1 مليون دولار أمريكي.

بالإضافة إلى إعادة إعمار وإصلاح المرافق المدمرة ، فقد تم الإقرار بضرورة النظر بجديّة لإجراء عملية إعادة الإعمار مع التركيز على البناء مع اعتبار أساسيات المرونة في مواجهة الفيضانات في المستقبل. كما تم الاتفاق على أنه كجزء من بناء القدرة على الصمود ، سيتم أيضاً تعزيز قدرات الشباب من خلال الدورات التدريبية حتى يكونوا أكثر قدرة على التعامل مع أحداث الفيضانات المستقبلية.

الصناعة

في حين تم إنقاذ المؤسسات الصناعية الرئيسية في البلاد إلى حد كبير ، فقد ألحقت الفيضانات أضراراً جسيمة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر (MSMEs) في قطاعات الصناعة والتجارة والخدمات في الولايات المتضررة. قُدّر إجمالي الأضرار المباشرة وغير المباشرة التي لحقت بالمؤسسات (MSMEs) بحوالي 150.0 مليون جنيه سوداني ، أي ما يعادل 2.7 مليون دولار أمريكي. كانت الحصة الأكبر من الأضرار التي لحقت بمحلات التصنيع الخفيف والإصلاح ، تليها خدمات التجزئة الصغيرة والتجارة. يشمل التأثير على مستوى الاقتصاد الكلي انخفاض الإنتاج الإجمالي للسلع والخدمات ، وانخفاض النمو الاقتصادي ، وإن كان هامشياً. الخسائر المتوقعة في الإنتاج الصناعي والمبيعات التجارية ستعني انخفاضاً في عائدات ضريبة القيمة المضافة ، والتي بدورها سيكون لها تأثير سلبي على القطاع المالي.

سيطلب استبدال البضائع والأصول المدمرة استيراد جزء كبير من قيمة البضائع المستوردة من الخارج ، وبالتالي ، سيكون لإعادة الإعمار تأثير سلبي على ميزان المدفوعات للبلاد. سيشعر بعض العاملين (سواء من الموظفين الحكوميين أو العاملين لحسابهم الخاص) بتأثير إضافي في كل من القطاعات الفرعية ، حيث ستؤدي خسائر الإنتاج إلى خسائر توظيف مكافئة ، حتى يتم تحقيق التعافي الكامل لأنشطة الإنتاج. وتشمل الاحتياجات رأس المال العامل لضمان استعادة سلسلة للإنتاج. إن إعادة تمويل أو إعادة جدولة القروض القديمة المتعثرة بسبب الكارثة ستكون ضرورية أيضاً للتعافي.

الزراعة والثروة السمكية والثروة الحيوانية

تم الإبلاغ عن تعرض ما يقرب من ٢,٢١٦,٣٦٢ هكتاراً من الأراضي الزراعية للتلف في ١٥ ولاية تم تقييمها ، ولا سيما في القضارف والنيل الأزرق وسنار وكسلا ، حيث غمر ما يقرب من 767,906.1 هكتاراً من المساحة المزروعة. كما تأثر قطاع الثروة الحيوانية بشدة بفقدان أكثر من 107000 رأس من الماشية ، خاصة الأغنام والماعز والدواجن والأبقار ، التي تعود إلى حوالي 20521 أسرة.

يبلغ إجمالي الخسائر المقدرة بسبب الفيضانات 30.05 مليار جنيه سوداني (546.4 مليون دولار أمريكي) ، ويقدر إجمالي الأضرار الناجمة عن تأثير الفيضانات على الثروة الحيوانية بنحو 1.77 مليار جنيه سوداني (32.2 مليون دولار أمريكي). تقدر تكلفة التعافي الإجمالية ، بعد تعديلها بنسبة 15% من التضخم ، بنحو 2.55 مليار جنيه سوداني (46.4 مليون دولار أمريكي).

يجب أن تعالج تدخلات التعافي قصيرة الأجل حاجة المزارعين إلى استعادة خسارة المحاصيل وملكية الثروة الحيوانية. وهذا يشمل إعادة تربية الأغنام والماعز والدجاج في أسرع وقت ممكن لتجنب حدوث انخفاض حاد في دخل الأسرة. ويجب على المدى المتوسط ، أن تضمن التدخلات إعادة تأهيل شبكات الري حتى يتمكن السكان المتضررين من مواصلة الأنشطة الزراعية في المواسم القادمة. يجب على المدى الطويل ، لضمان الأمن الغذائي ، ورفاهية الأسرة ، وعائدات التصدير ، زيادة اهتمام حكومة الدولة والإنفاق في هذا القطاع.

النقل

تضررت البنية التحتية للنقل في السودان بشكل مباشر وغير مباشر ، مما شكل تهديداً لسلامة الإنسان ، وتسبب في اضطرابات كبيرة وما يرتبط بها من آثار اقتصادية واجتماعية. جرفت الطرق ، وأغرقت مرافق الموانئ ، وغمرت المياه مباني المطارات ، وقوضت سلامة أرصفة المدرج ، وتضررت البنية التحتية للسكك الحديدية. بلغ إجمالي الأضرار التي لحقت بالطرق والسكك الحديدية والطيران والنقل النهري 90.9 مليون دولار أمريكي (5.0 مليار جنيه سوداني). تضمنت الآثار غير المباشرة لكارثة الفيضانات زيادة تكاليف

استخدام المركبات والطرق ، وأوقات الرحلات ، وخسارة الأعمال بسبب فشل المزارعين والمنتجين في نقل البضائع والماشية إلى الأسواق. على مستوى الاقتصاد الكلي ، عطلت كارثة الفيضان سلاسل التوريد والإنتاج وحركة السلع والخدمات وخفضت الإيرادات الضريبية.

تشمل احتياجات التعافي على المدى القصير تقييماً مفصلاً للأضرار وفتحاً مؤقتاً للطرق ، وإزالة الحطام ، واختيار نماذج الشراء المناسبة ، وإعداد الطلبات ، وطلب العروض ووثائق العطاء. تشمل التدابير متوسطة الأجل تنفيذ تصميمات هندسية مفصلة ، ومراجعات تفصيلية للتصميم الهندسي ، وتوريدات خدمات المتابعة والإشراف. على المدى الطويل ، سيكون من الضروري إطلاق الأعمال المدنية مع إعادة بناء نهج أفضل ، وإجراء مراجعة مؤسسية وتنظيمية للتعامل ، وإجراء تدريب وبناء قدرات أصحاب المصلحة في إدارة المناخ وإدارة مخاطر الكوارث ، ومراجعة وتحديث أدلة ومعايير التصميم الحالية لتضمين التغيرات المناخية والحد من مخاطر الكوارث للبنية التحتية و النقل.

الطاقة والكهرباء

أثر فيضان نهر النيل على شبكات توليد الكهرباء ونقلها وتوزيعها في السودان. على مستوى الشبكة الوطنية ، تضرر جزئياً مستوى التوليد في محطات قري 1 و 2 و 3 و 4. بالإضافة إلى ذلك ، تأثرت بعض محطات توليد الطاقة خارج الشبكة ، على سبيل المثال محطة النهود بمنطقة غرب كردفان. بلغ إجمالي الأضرار المقدرة 7.0 مليون دولار أمريكي (387 مليون جنيه سوداني). تبلغ الخسائر على مستوى التوليد 18.5 مليون دولار أمريكي (1.02 مليار جنيه سوداني) بالإضافة إلى خسائر مبيعات الكهرباء لمختلف فئات المستهلكين ، أي السكنية والتجارية والحكومية والزراعية والصناعية ، والتي لم يتم تقديرها بدقة حتى الآن.

تشمل احتياجات التعافي إعادة تأهيل جميع محطات توليد الطاقة الحرارية الموجودة في قري والخرطوم بحري وكوستي على مستوى الشبكة الوطنية ، ومحطة طاقة معزولة خارج الشبكة وكذلك استكمال محطة قري 3 وتوربينات غاز بورتسودان أيضاً. على المدى الطويل ، سيتم تحويل توليد الطاقة المخطط لها في التوربينات الغازية محطة قري 3 وبورتسودان إلى محطات طاقة ذات دورة المركبة.

المياه والصرف الصحي وإدارة الموارد المائية

أثرت الفيضانات بشكل مباشر على ما يقدر بـ 594,676 شخصاً بسبب الأضرار والخسائر المتعلقة بالبنية التحتية للمياه (كل من المياه والصرف الصحي وإدارة الموارد المائية (WRM)) عبر ولايات السودان البالغ عددها 18 ولاية. وشملت الأضرار والخسائر التي لحقت بالبنية التحتية إمدادات المياه ، والصرف الصحي (خزانات الصرف الصحي ، والمراحيض ، إلخ) والنظافة (مرافق غسل اليدين ، ومرافق الوضوء ، إلخ). بالنسبة إلى WRM ، تضمنت الأضرار تدمير أنواع مختلفة من محطات ومعدات المراقبة الهيدرولوجية. كما تضمنت الأضرار والتدمير الجسور والسدود والصغيرة ومنشآت حصاد المياه (الحفائر). لم يتسبب خرق السدود والسدود الصغيرة في تدمير العديد من سبل العيش فحسب ، بل أثرت على الأصول الشخصية والأراضي الزراعية والماشية ونحو ذلك.

تقدر التكلفة الإجمالية للأضرار بـ 240 مليون دولار أمريكي (13.2 مليار جنيه سوداني) وتقدر الخسائر في جميع البنية التحتية المتعلقة بالمياه بمبلغ 87.5 مليون دولار أمريكي (4.81 مليار جنيه سوداني). هناك حاجة إلى ما يقدر بـ 359 مليون دولار أمريكي (19.7 مليار جنيه سوداني) لاستعادة البنية التحتية المتضررة ، واستعادة الخدمات ، وضمان إعادة بناء البنية التحتية لتكون أكثر قدرة على الصمود أمام كوارث الفيضانات في المستقبل. تهدف جهود التعافي إلى تدخلات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل وتشمل بناء بنية تحتية للمياه أكثر مرونة ، وزيادة مراقبة موارد المياه ، فضلاً عن التدابير المؤسسية. هناك حاجة إلى تدابير استباقية مثل التنبؤ بالفيضانات والإنذار المبكر وتشغيل وصيانة البنية التحتية القائمة وتدابير السياسة لضمان وضع تدابير التخفيف الفعالة بدلاً من الاستجابة متأخراً لحالات الطوارئ.

الحد من مخاطر الكوارث

في حين أن التقييم لم يجد أي آثار مباشرة على البنية التحتية والأصول المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث مثل المستودعات ومحطات الإطفاء حيث كانت تقع خارج المنطقة المتضررة من الفيضانات ، تعرضت مضخات المياه وغيرها من المعدات للتلف أو التدمير بشكل يتعدى إصلاحه أثناء الاستجابة للفيضانات للمجتمعات المتضررة. أظهر التحليل بوضوح أن الوكالات المكلفة بالاستجابة الفورية للفيضانات كانت في كثير من الحالات غير مجهزة بما يكفي لتقديم المساعدة اللازمة للمجتمعات المتضررة. يمكن للسودان أن يستفيد بشكل كبير من تحسين هيكله المؤسسي للحد من مخاطر الكوارث ، والذي يتسم حالياً بالتشتت مع المسؤوليات المتداخلة جزئياً بين الكيانات الحكومية المكلفة بالدفاع المدني وتلك التي تقود الاستجابة الإنسانية.

فيما يتعلق باحتياجات التعافي ، يشير تحليل تقييم القطاع الشامل للحد من مخاطر الكوارث إلى اعتماد نهج إعادة البناء بشكل أفضل لتعزيز قدرة المجتمعات المتضررة على الصمود في مواجهة الكوارث. يجب للتخفيف من الآثار والخسائر الناجمة عن أحداث الفيضانات المستقبلية ، يجب وضع كل من التدابير الهيكلية وغير الهيكلية كجزء من جهود التعافي الشاملة. يجب إعادة تأهيل السدود حول المناطق المعرضة للخطر ، وخاصة منطقة الخرطوم الكبرى ، وجعلها أكثر قوة لمقاومة الفيضانات في المستقبل. كما يجب بقدر الاستطاعة، تثبيت تدابير حبس مياه الفيضانات لتخزين مياه الفيضانات وإبطاء التصريف . يجب وضع تدابير غير هيكلية ، مثل رسم خرائط مخاطر الفيضانات ، والمناطق المهتدة بالخطر و استخدام تخطيط الأراضي المهتدة بالمخاطر واستخدام أنظمة الإنذار المبكر لمنع نمو المستوطنات في المناطق المعرضة للفيضانات وتحسين تأهب المجتمعات المعرضة للخطر. الأهم من ذلك ، يجب إعادة النظر في الهيكل المؤسسي الشامل وترتيبات الحوكمة للحد من مخاطر الكوارث لتوفير إطار عمل يمكن و يدعم الانتقال نحو نهج أكثر وقائية واستشرافية لإدارة مخاطر الكوارث في السودان.

التوظيف وسبل العيش والحماية الاجتماعية

أثرت الفيضانات بشدة على سوق العمل وسبل العيش للسكان السودانيين ، قدرت خسائر الدخل الإجمالية بحوالي 6.05 مليار جنيه سوداني (108.93 مليون دولار أمريكي). وقد تأثر قطاع الثروة الحيوانية بشدة جراء الفيضانات ، حيث خسرت أكثر من 108000 رأس من الماشية ، خاصة الأغنام والماعز والدواجن والابقار ، التي تعود إلى حوالي 20،521 أسرة. كما أن البستنة والبذور والأدوات والمعدات والآلات والزراعة والبنية التحتية المتعلقة بالري إما فقدت أو تضررت من الفيضانات. وجهت الفيضانات ضربة قاسية إلى التجارة والصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم و متناهية الصغر المتضررة اصلا من آثار COVID-19 ، تضرر حوالي 68 ألف مؤسسة بولاية الخرطوم من جراء الفيضانات. كما ينخرط عدد متزايد من العاملين في مجالات الاقتصاد الرسمي في أعمال غير رسمية لاستكمال مداخيلهم المتآكلة بسبب التضخم المتصاعد.

تشمل احتياجات تعافي سبل العيش ، المرتبطة بالقطاعات الإنتاجية والاجتماعية ذات الصلة ، طرح البرنامج الرائد لدعم الأسرة في السودان (الآن في مرحلة تجريبية) أو ثمرات - وهو برنامج للتحويلات النقدية تديره الحكومة الانتقالية في السودان والشركاء الدوليون - كاستجابة فورية للأزمة التي ظهرت مؤخرا في البلاد. تتضمن اقتراحات التعافي طويلة الأجل التنفيذ الفعال لبرامج سوق العمل النشطة لتنمية المهارات وتشجيع التدريب المهني.

الثقافة

أثرت الفيضانات على العديد من مواقع التراث العالمي ومواقع التراث السوداني الأخرى. وتشمل هذه المواقع الأثرية للمدينة الملكية المصنفة ضمن التراث العالمي في جزيرة مروى ، ومسجد التسعين بالخرطوم ، ومتحف النيل بالخرطوم ، فضلا عن انبثاق المياه الجوفية في نوري وكرمة ، بالإضافة إلى مواقع أخرى بحاجة إلى اهتمام ودعم عاجلين. هذا بجانب فقد السودان العديد من المواقع الأثرية والتراثية نتيجة بناء السدود في نهر النيل.

لحماية المواقع الثقافية في السودان بشكل أفضل من الكوارث ، يوصى بوضع سياسة وطنية لإدارة مخاطر الكوارث تغطي موارد التراث. يمكن بعد ذلك اتباع هذه السياسة عند الاقتضاء من خلال تعميمها في خطط الإدارة للمواقع المختلفة. لمواجهة التحديات في حماية التراث ، هناك حاجة لدراسة وتحديد تأثير المياه الجوفية على المعالم والمواقع الأثرية كأساس لتطوير استراتيجيات وسياسات وقوانين وحلول مبتكرة و منسقة لإدارة الفيضانات .

النوع الاجتماعي

يعيش ما يقدر بنحو 206000 امرأة في سن الإنجاب في ملاجئ الفيضانات المؤقتة مع الحد الأدنى من الحماية. وتشير التقديرات إلى أن نحو 20 ألف امرأة حبلن من بين المتضررين. ومن بين هؤلاء ، هناك ما يقدر بنحو 3000 سيعانون من مضاعفات الحمل ، مما يتطلب خدمات الصحة الجنسية والإنجابية المنقذة للحياة. بالإضافة إلى الاحتياجات الصحية العاجلة ، تواجه النساء النازحات خيارات توطن محدودة ، وصعوبات مالية نتيجة فقدان الوظيفة. كما أنهن يواجهن مخاطر متزايدة من العنف القائم على النوع الاجتماعي ، مع محدودية الخدمات التي يهددها تضرر المرافق والشبكات.

يجب أن تضمن جهود التعافي أن أنشطة الحد من مخاطر الكوارث المجتمعية حساسة وشاملة للنوع الاجتماعي والتنوع ، وانها مماثلة لتلك المطلوبة للاستجابة للكوارث وبرامج التعافي. من بين أمور أخرى ، يجب أن تؤخذ الاحتياجات الخاصة بالنوع الاجتماعي والثقافة بعين الاعتبار عند تصميم حزم الإغاثة. يحتاج تخطيط المأوى والمستوطنات البشرية إلى مراعاة الاحتياجات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والاسببية لكل من الرجال والنساء ، فضلاً عن اعتبارات السلامة. من الأهمية بمكان أن يشارك النساء والرجال من جميع

التجمعات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات المتضررة من الفيضانات بنشاط في تصميم وموقع المساكن الجديدة والبنية التحتية المجتمعية وكذلك إصلاح الهياكل القائمة.

الحكم

أدت الفيضانات إلى أضرار جسيمة في المباني الحكومية الواقعة في المناطق الريفية وبدرجة أقل في المباني الحكومية الموجودة في المناطق الحضرية ، حيث توجد المباني في مناطق أكثر أمناً ومشيدة بمواد أقوى. كما أثرت السيول على استمرارية الخدمات الحكومية بسبب تعطل الطرق والكهرباء وخسائر اقتصادية من حيث انخفاض الإيرادات المحلية وزيادة الإنفاق على أنشطة الإغاثة والتعافي يقر التقييم بأهمية دور الحكومات المحلية في التعافي وإعادة الإعمار والحاجة إلى زيادة القدرات والخبرة الفنية لدعم دورها في عملية التعافي. حدد هذا التقييم أولويات التعافي التالية: ضمان انتقال المواطنين إلى مراكز الخدمة الحكومية ، توسيع شبكات الاتصال وتقويتها لتشمل جميع أنحاء البلاد ، ضمان تمتع السلطات المحلية بالسلطات والموارد الكافية للتعامل بسرعة مع الكوارث ، رعاية منظمات المجتمع المدني وإشراكها في أعمال الاستجابة للكوارث ، وسن التشريعات والقوانين لمنع انشاء المساكن في المناطق المهددة بالفيضانات والسيول.

البيئة

نتج عن الفيضانات أضرار بيئية كبيرة ، مما أثر على الغابات على ضفاف الأنهار والأراضي الزراعية والتنوع البيولوجي ، الامر الذي أثر على حياة وسبل عيش المجتمعات المحلية. أثرت الأمطار الاستثنائية وفترة الفيضان المطولة سلبيًا على الغابات على ضفاف الأنهار من خلال تآكل ضفاف النهر على طول النيل الرئيسي وتسببت في تآكل شديد للتربة فيحوض مياه النيل الأزرق ونهر عطبرة والنيل الرئيسي. يؤدي تآكل التربة إلى فقدان الخصوبة وتكوين أخاديد عميقة وزيادة كبيرة في مدخلات الرواسب ، مما يؤدي إلى مشاكل الترسب في اتجاه مجرى النهر. لذلك ، هناك ضرر بيئي مهم آخر تسببت فيه فيضانات عام ٢٠٢٠ وهو تعرية التربة وغمر الأراضي الزراعية ، مما يؤثر على أحواض تجمع المياه الطبيعية. لقد جرفت الفيضانات أراضٍ شاسعة وكميات هائلة من الرمال والرواسب. كان لهذا تأثير سلبي على جودة المياه.

يجب أن تعالج استراتيجية التعافي المشاكل الأساسية للتدهور البيئي الذي أدى إلى تفاقم تأثير الفيضانات. تشمل تدابير التعافي المقترحة ما يلي: «تقييم بيئي شامل لما بعد الكارثة» لتحديد الحلول الخاصة بالموقع والتي تكون صديقة للبيئة وتستند إلى نهج المحافظة على المناظر الطبيعية والنظام البيئي ، إعادة تأهيل ضفاف الأنهار من خلال مزيج من الحلول الاصطناعية والبيولوجية ، اعتماداً على مستويات المخاطر ، إعادة تأهيل التربة المتدهورة من خلال حرث سطح التربة لتحسين جسم التربة وكسر الطبقات المتماصة واستصلاح ملوحة التربة ، فضلا عن إعادة تأهيل المراعي من خلال توزيع البذور وإنشاء مناطق محمية.

تقييم التأثير على البشر

الفيضانات هي أزمة إنسانية أوضحت وجود نقاط ضعف وساهمت في إحداث تأخر شديد في التنمية البشرية. بسبب الصدمات والضغوط المتسارعة والمتتالية المتعلقة بالفيضانات ، فإن العديد من مكاسب التنمية التي تحققت على مدى العقدين الماضيين قد تكون في خطر الضياع. تأثرت الظروف المعيشية لما يقرب من 1.9 - 1.6 مليون أسرة بشكل كبير بسبب انتشار الأمراض الناجمة عن أضرار الصرف الصحي ومياه الشرب الملوثة ، وأيضاً بسبب المنازل المتهدمة وفقدان الأصول وضياع أيام الدراسة . تأثرت مداخيل ومدخرات ما يقرب من 1.7 مليون أسرة ، وأكثرها تضرراً هم المزارعون (634.9 ألف أسرة) ، والعاملون بالأجر اليومي (607.3 ألف أسرة) ، والأشخاص الذين يكسبون من المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (374.6 ألف أسرة).

يعاني ما يقرب من 2.2 مليون أسرة من انعدام الغذاء في المناطق المتضررة من الفيضانات بسبب ضعفها الاقتصادي. تتأثر حوالي 2.9 مليون امرأة بشكل غير متوازن ضمن النسبة العامة للسكان ، ومن المتوقع أن تواجه أكثر من مليون امرأة العنف القائم على النوع الاجتماعي بعد هذه الأحداث الأخيرة ، بزيادة تربو عن 70% عن السابق. النازحون واللاجئون وطالبو اللجوء هم من بين الفئات الأكثر تضرراً واستبعاداً بسبب عدم الاندماج في المجتمع. من المرجح أن يكونوا أفقر من أفراد المجتمع ، ولديهم أصول أقل (بما في ذلك الأرض) ، ويعيشون في مخيمات ذات خدمات أساسية رديئة أو ظروف إيواء سيئة ، حيث يعتمد الكثيرون بشكل أساسي على المساعدة الإنسانية. الأطفال هم مجموعة أخرى تتأثر بشكل غير متناسب. قد يواجه حوالي 770.1 ألف طفل اعتداءات جسدية أو نفسية شديدة في منازلهم. ما يقرب من 122.7 ألف طفل تتراوح أعمارهم بين 1 و 3 سنوات معرضون على المدى الطويل لفرصة فقدان التطعيمات والتعرض لأمراض يمكن الوقاية منها.

يوصى بمجالات العمل التالية ذات الأولوية:

الأولوية 1 - تعزيز التخفيف من حدة الفقر والأمن الغذائي من خلال المنح النقدية والنقد مقابل العمل.

الأولوية 2 - تحسين الظروف المعيشية من خلال إعادة بناء مرافق الصرف الصحي ومياه الشرب ،

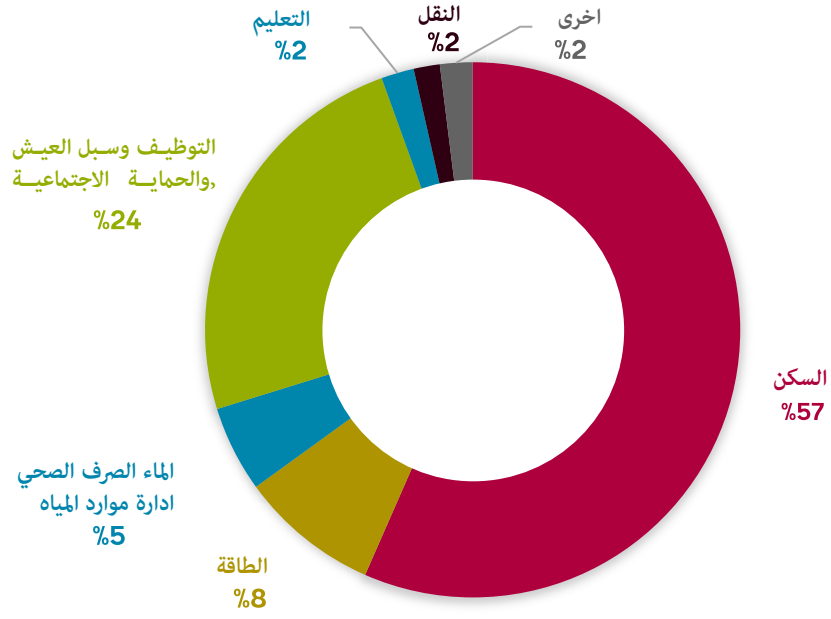
الأولوية 3 - الاستثمار في بناء قدرات أعضاء المجتمع والمنظمات والحكومات المحلية لفهم حالات الطوارئ المستقبلية والاستجابة لها بشكل أفضل.

الإطار الوطني السوداني للصمود والتعافي

يقدر إجمالي تكاليف التعافي بمبلغ 379.87 مليار جنيه سوداني ، أي ما يعادل 6.91 مليار دولار أمريكي (انظر الشكل 1-2). نظرًا لأضرار الفيضانات واسعة النطاق التي لحقت بقطاع الإسكان والحاجة إلى إعادة بناء المساكن وإعادة تأهيلها ، يمثل هذا القطاع وحده أكثر من نصف (57%) تكاليف التعافي الإجمالية ، كما هو موضح في الشكل 1. يتبعه قطاع الطاقة (المقدر بـ 32.06 مليار جنيه سوداني / 583 مليون دولار أمريكي) ، وقطاع المياه والصرف الصحي وإدارة الموارد المائية (المقدرة بـ 19.75 مليار جنيه سوداني / 359 مليون دولار أمريكي) كما يمثل قطاع التوظيف وسبل العيش والحماية الاجتماعية (92.16 مليار جنيه سوداني / 1.68 مليار دولار أمريكي).

الجدول 1-2 ملخص لتكاليف التعافي التقديرية للقطاع

التعافي ، بالمليار		قطاع فرعي	القطاع
جنيه سوداني	دولار امريكي		
214.932	3.908	السكن	الاجتماعي
2.560	0.047	الصحة	
7.513	0.137	التعليم	
0.170	0.003	الرياضة	
2.551	0.046	الزراعة	المنتج
1.818	0.033	الصناعة	البنية التحتية
5.999	0.109	النقل	
32.059	0.583	الطاقة	
19.745	0.359	الماء، الصرف الصحي إدارة موارد المياه.	
287.347	5.225		الإجمالي
0.023	0.000	الثقافة	المجالات المتداخلة
0.275	0.005	البيئة	
	0.000	الحكم	
0.039	0.001	النوع (الجنس)	
92.161	1.676	التوظيف وسبل كسب العيش و الحماية الاجتماعية	
0.022	0.000	الحد من مخاطر الكوارث(DRR)	
379.867	6.907		



بالسلام والحرية والعدالة والرفاهية»، على النحو المحدد في الإطار العام لبرنامج الحكومة الانتقالية. بالاتفاق مع قيادة اللجنة العليا للتخفيف من حدة الفيضانات ،

ترتكز جهود التعافي في السودان على المبادئ التوجيهية الخمسة التالية:

1. استعادة سبل العيش للحفاظ على الأرواح.
2. تحسين المرونة لتقليل المخاطر.
3. إشراك المجتمع لضمان الاستدامة.
4. التوافق مع الحكومة لتحقيق أقصى قدر من التنسيق. و
5. الاستفادة من الجهود الإنسانية لتجنب التكرار في الأزمات.

2- مقدمة

الخلفية والسياق

يقع السودان ، ثالث أكبر قطر في أفريقيا، جغرافيا في تقاطعات أفريقيا جنوب الصحراء والشرق الأوسط. ويعتبر السودان بعدد سكانه البالغ 43,849,260 (2019) ذو كثافة سكانية منخفضة (25 فردا/كيلومتر) وعلى الرغم من معدلات نمو سكان الحضرة التي تبلغ في المتوسط 2.5-3% ، يظل القطر في أغلبه ريفيا إذ يسكن حوالي 30% فقط من السودانيين في المناطق الحضرية . تتركز غالبية السكان في الأراضي الخصبة لأودية النيل وروافده وكذلك في الولايات الجنوبية التي تتميز بالمروج وسافنا الاستوائية . توجد أقل كثافة سكانية في حزام الساحل مع الصحراء في أقصى شمال.

النيل وأنظمة أنهاره المتشابكة مظهر مميز للسودان ومصدر هام للإنتاج الزراعي والحيواني. يلتقي النيل الأبيض والأزرق في الخرطوم - عاصمة السودان ويختلطان ليكونا نهر النيل الذي يجري طوال الطريق إلى البحر المتوسط عبر مصر. مع وجود أكبر مساحة مروية في أفريقيا بأكملها بعد مصر، يلعب الري من مياه النيل دورا هاما في تأمين الإنتاج الزراعي للسودان. وبشكل أساسي ، في أوقات تقلبت هطول الأمطار وعدم وضوح التوقعات المرتبطة بالمناخ، يكون الري من الأنهار مهما للغاية ليكمل الزراعة بالأمطار¹. بالإضافة إلى ذلك، تعتبر موارد النيل مصدرا لا غنى عنه للمعاش والأمن الغذائي لسكان ضفاف النهر، وبصفة خاصة، مجتمعات صيادي السمك في الداخل².



Map No. 4458 Rev 2 UNITED NATIONS
March 2012

Department of Field Support
Cartographic Section

خلال معظم تاريخه المستقل، كان السودان محاصرا بالصراعات الداخلية التي أضعفت قدرته على لعب دور قيادي في المنطقة. وبموجب شروط اتفاقية السلام الشامل في 2005، أصبح جنوب السودان أحدث دولة مستقلة في أفريقيا. تسبب انفصال الجنوب في عدة صدمات اقتصادية وحرم السودان من عائدات النفط الذي كان في أمس الحاجة إليها. وعجل اندلاع الحرب الأهلية في جنوب السودان أيضا بزيادة عدد اللاجئين الذي كان كبيرا في الأصل وأعداد نازحي الداخل حيث يعمل السودان الآن كمصدر ووجهة نهائية ودولة عبور للهجرة غير المنظمة.

¹ الفاو 2015- ملف القطر- السودان

² الفاو 2015- حياة صغار الصيادين على طول نهر النيل في السودان

أصبح الرئيس عمر البشير في أبريل 2019 بعد مظاهرات متواصلة بدأت في ديسمبر 2018 واستمرت في اعتصام سلمي أمام القيادة العامة. تم تشكيل حكومة انتقالية في سبتمبر 2019 بموجب اتفاقية تقاسم السلطة بين القوى العسكرية والمدنية والذي سمح برئيس وزراء مدني لقيادة الحكومة تحت سلطة مجلس رئاسي سيادي. ويتوقع تشكيل مجلس تشريعي انتقالي في القريب العاجل. عين رئيس الوزراء في يوليو ١٨ واليا مدنيا وحقق بذلك معلما بارزا مضمنا في الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية.

بالإضافة إلى الغموض السياسي والاقتصادي، عانى السودان، كبقية العالم، من التأثير الاقتصادي والاجتماعي غير المسبوق من جائحة كرونة -كوفيد 19. يتوقع أن تكون صدمة كوفيد 19 مؤقتة مع إمكانية التعافي المحتمل في 2021 ولكن التأثير الاقتصادي العام على السودان سيكون كبيرا. يشمل التأثير الاقتصادي لكوفيد 19 زيادة أسعار السلع الأساسية وارتفاع نسبة البطالة وانخفاض الصادرات يجعل تقييد الحركة الوضع الاقتصادي أكثر سوءا مع ارتفاع أسعار السلع في جميع أنحاء البلاد.

وفقا لخطة الاستجابة الإنسانية بالسودان 2020، يحتاج 6.9 مليون شخص إلى دعم أنساني في 2020 بما فيهم 2.6 مليون شخص الذين يندعم لديهم الأمن الغذائي³. يستمر التضخم العالي في تقليل القوة الشرائية للأسر والناس غير قادرين على تلبية احتياجاتهم الأساسية. يستمر السودان بشكل دائم بمواجهه مستويات عالية من سوء التغذية الحاد والتقرن الذي يشكل مشكلة صحية كبيرة. وبما أن ثلثي السكان يعيشون في الريف ويعتمد الاقتصاد بشكل كبير على الزراعة، فإن السودان يظل عرضة للتغيرات المرتبطة بالمناخ في درجات الحرارة وهطول الأمطار، هذا من المتوقع أن يفاقم من مشكلة الأمن الغذائي والوضع الإنساني في البلاد.

المخاطر الطبيعية ومخاطر الكوارث في السودان

السودان عرضة للمخاطر الطبيعية والصدمات المرتبطة بالمناخ⁴. حسب أحدث تقرير للمخاطر العالمية، يعتبر السودان من أكثر الأقطار عرضة للمخاطر الطبيعية بما فيها الجفاف والفيضانات. ومع أن التعرض للأخطار ليس بدرجة الشدة في أقطار أخرى، يؤكد التقرير على أن كوارث السودان تتفاقم لقدرته الضعيفة على التكيف والتأقلم⁵. تصنف عدة مؤشرات السودان كأكثر الأقطار عرضة لتقلبات المناخ وتغييره. فمع الزيادة الواضحة لدرجات الحرارة وتقلبات هطول الأمطار يتوقع أن تصبح الصدمات المرتبطة بالمناخ أكثر حدوثا وكثافة. وبالإضافة إلى ذلك، من المحتمل أن تزيد شح المراعي والماء للماشية وفقد الأراضي الصالحة للزراعة و قلة المحاصيل الزراعية وإمدادات المياه من النزاع الاثني والاجتماعي الإقليمي على الأراضي والموارد. وبالفعل فرض تقلب المناخ طوال العقود القليلة الماضية ضغطا على الزراعة المطرية والنظام الرعوي - طرق المعيشة السائدة في المناطق الريفية⁶.

بما أن معظم الأقطار تقع داخل حزام الساحل، يتأثر السودان من وقت لآخر بالجفاف. حدث أقسى جفاف في التاريخ الحديث في عام 1967-1973 و 1984-1980 بينما قادت سنوات متعاقبة من الجفاف إلى نقص شديد في الغذاء 1985-1993. وفقا لقاعدة بيانات الكوارث العالمية EM-DAT في الخمسين سنة الأخيرة (1970-2020) اثر الجفاف على 27 مليون شخص في السودان. أدى الجفاف المدمر في أوائل الثمانينات من القرن الماضي إلى مجاعة كبيرة أثرت على أكثر من 8.4 مليون شخص وقتلت حوالي 150,000 شخص و7.8 مليون من الماشية⁸. يفاقم التغير المناخي والتصحر من خطر الجفاف. لأن الأراضي القاحلة وشبه القاحلة تغطي مساحة 781 مليون كيلومتر مربع (حوالي 72% من المساحة الكلية للقطر⁹) يعتبر السودان من أكثر البلدان تأثرا في أفريقيا فحوالي 00069 كيلومتر مربع من الأراضي المنتجة زراعيًا المعرضة للجفاف والتصحر يعتبر أحد أشد المهددات البيئية التي تؤثر على الإنتاجية في السودان¹⁰.

الفيضانات النهرية والمفاجئة مخاطر مدمرة متكررة خاصة في حوض النيل. السودان جزء من الإقليم الشرقي النيلي المتأثر بتذبذب عال في انسياب النهر. وتحدث نسبة كبيرة من حجم جريان الماء السطحي للنيل الشرقي الذي يسهم بأكثر من 86% من إجمالي تدفق نهر النيل، فقط في ثلاثة أشهر بين يوليو وسبتمبر. خلال هطول الأمطار الغزيرة تسبب الأنهار الرئيسية فيضانات نهريّة كبيرة بينما يؤثر المطر الغزير والفيضانات السريعة أيضا على الدول غير النيلية¹¹. حسب EM-DAT، خلال الخمسين سنة الأخيرة، أثرت الفيضانات على أكثر من 8.4 مليون شخص وتركت بصفة متكررة 2.766 حالة وفاة. ففي 1988 دمر أكبر فيضان في تاريخ السودان الحديث مع مناسيب قياسية للنيل المنازل وسبب في نزوح أكثر من مليون شخص. وتشير أرقام EM-DAT إلى زيادة عدد مرات وشدة الفيضانات في السودان في السنوات الأخيرة. فمنذ 2000 سجلت فيضانات رئيسية كل سنة و أثرت في المتوسط على حوالي 250000 شخص وتركت أكثر من 140 حالة وفاة¹².

³ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية -2020- خطة الاستجابة الإنسانية بالسودان- دورة البرامج الإنسانية - صادرة في يناير 2020

⁴ جمهورية السودان- البرنامج الإنمائي التابع للأمم المتحدة- قاعدة بيانات خسائر وأضرار كوارث السودان- ملف مخاطر السودان (2015 2005)

⁵ Bundnis Entwicklung Hilft /Ruhr University Bouchum, 2020 تقرير المخاطر العالمية 2020

⁶ المعونة الأمريكية - 2016 ملف مخاطر تغيير المناخ في السودان - بيان الحقائق

⁷ اسكفران وآخرون -2014- مناخ عنيف أو مناخ العنق؟ مفهوم وعلاقات مع التركيز على كينيا والسودان

⁸ DAT قاعدة بيانات الكوارث العالمية

⁹ سعد وآخرون -2018- محاربة التصحر في السودان- الخبرات والدروس المستفادة

¹⁰ المجلس القومي للدفاع المدني البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة استراتيجية تقليل مخاطر الكوارث في السودان 2016-2030

¹¹ نفس المرجع السابق

¹² CRD= 2020 EM-DAT بيانات الكوارث العالمية

3- مجال التقييم

نظرة عامة على حدث الفيضان

في عام 2020 ، بعد شهور من الأمطار الغزيرة غير المعتادة في وسط وشمال شرق إفريقيا ، تأثر السودان بأسوأ فيضانات منذ أكثر من ثلاثة عقود. منذ بداية موسم الأمطار في يوليو ، تم تسجيل فائض كبير في هطول الأمطار في جميع أنحاء القرن الأفريقي. أدت الأمطار الغزيرة في أعالي حوض النيل الأزرق (إثيوبيا) والنيل الأبيض (جنوب السودان) إلى زيادة كبيرة في مستويات مياه النيل. بشكل عام ، أثرت الفيضانات على جميع ولايات السودان البالغ عددها 18 ولاية. وقد غمرت الفيضانات بشدة المناطق الواقعة على طول النيل الأزرق والأبيض وكذلك العاصمة الخرطوم ، بينما تأثرت الولايات غير محاذية للنيل ، ولا سيما ولاية شمال دارفور ، بالأمطار المحلية الغزيرة والفيضانات المفاجئة.

بدأت الآثار الكبيرة للفيضانات بالظهور في منتصف يوليو 2020 عندما أثرت الأمطار الغزيرة والفيضانات المفاجئة على ثلاثة مخيمات للنازحين في مدينة نيالا بولاية جنوب دارفور. في 29 يوليو ، تجاوز سد بوت الأراضي ، في محلية التضامن بولاية النيل الأزرق ، طاقته الكاملة وانهار ، مما أضر بشكل خطير على بلدة بوت ، ودمر أكثر من 1200 منزل ، و منع وصول أكثر من 100 ألف شخص إلى مصادر المياه .. ثم ، من 31 يوليو إلى 1 أغسطس ، تسببت الأمطار الغزيرة في الخرطوم في المزيد من الفيضانات والدمار. وبحلول 12 أغسطس ، تجاوز عدد المتضررين 185000 شخص مع تضرر جميع الولايات باستثناء وسط دارفور. استمر الوضع في التدهور في النصف الثاني من شهر أغسطس ، حيث وصل عدد السكان المتضررين إلى 506000 بحلول نهاية الأسبوع الأول من سبتمبر وبلغ ذروته عند 875000 بحلول نهاية سبتمبر.

في الرابع سبتمبر ، أعلن مجلس الأمن والدفاع السوداني حالة الطوارئ على مستوى البلاد لمدة ثلاثة أشهر ، واعتبر البلاد منطقة كوارث طبيعية. وجاء إعلان الطوارئ في اجتماع لمجلس الأمن والدفاع برئاسة عبد الفتاح البرهان رئيس مجلس السيادة الانتقالي. أنشأ مجلس السيادة لجنة تنسيق عليا للتخفيف من آثار فيضانات عام 2020 ومعالجتها ، وترأسها وزارة العمل والتنمية الاجتماعية (MoLSD) وتضم جميع الوزارات ذات الصلة والولايات والجهات التنسيقية ومنظمات محلية وإقليمية ودولية. قامت مفوضية العون الإنساني التابعة للحكومة (HAC) بتنشيط وقيادة فرقة عمل وطنية لمكافحة الفيضانات بغرض تنسيق الاستجابة للكوارث مع جميع الشركاء. تقدم المؤسسات الحكومية ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الشريكة والقطاع الخاص الدعم المنقذ للحياة للأشخاص المتضررين. علاوة على ذلك ، تم إنشاء مركز عمليات تنسيق الطوارئ (EOC) في سبتمبر لتحسين إدارة الاستجابة لحوادث الطوارئ من خلال التنسيق الفعال بين الكيانات الرئيسية ذات الصلة.

الهدف من التقييم

يأتي هذا التقييم لفيضانات السودان 2020 في أعقاب «طلب الدعم والاستجابة الطارئة للفيضانات» الذي تقدمت به وزارة العمل والتنمية الاجتماعية الي المدير القطري للبنك الدولي في السودان في الأول من أكتوبر للحصول على المساعدة لتنفيذ تقييم الأضرار والآثار الناجمة عن الفيضانات . الهدف من هذا التقييم السريخ للاحتياجات والتعافي بعد الكوارث هو تقييم مدى تأثير الفيضانات في السودان علي أساس هذه النتائج سيتم إعداد استراتيجية معالجة مستدامة وقابلة للتنفيذ لتعزيز الاستجابة للفيضانات ووضع الخطط و سياسات التعافي/ بما في ذلك تعبئة الموارد المالية والتقنية .

يحدد التقييم على وجه التحديد م ايلي :-

- (1) دعم التقييم بقيادة الدولة والبدء في عمليات التخطيط للتعافي من خلال نهج متسق مشترك بين المؤسسات
- (2) تقييم تأثير الفيضانات على البنية التحتية والأصول ، وتقديم الخدمات ، والحكومة والمشاركة المجتمعية ،
- (3) تقييم الاحتياجات للتصدي للمخاطر ونقاط الضعف الأساسية لتقليل المخاطر وإعادة البناء بشكل أفضل ،
- (4) تقدير الأضرار والخسائر التي سببتها الفيضانات.
- (5) تحديد احتياجات التعافي وإعادة الإعمار،
- (6) تطوير استراتيجية التعافي،
- (7) توفير الأسس لتعبئة الموارد من أجل التعافي وإعادة الإعمار من خلال المصادر المحلية والوطنية والدولية

التقييم الذي نسترشد به بالمبادئ التالية :

- يجب ان يكون التقييم عملا تقوده الحكومة
- يجب ان يكون التقييم بسيطا ، وسريعا، ومفيدا لكل من حكومة السودان الانتقالية والسكان المتضررين ولا تشكل عبئا إضافيا لفرق العمل على الأرض
- يجب ان يبنى التقييم علي العمل وجهود جمع البيانات من قبل الحكومة السودانية الانتقالية وشركاء التنمية
- يجب ان يزيد التقييم من استخدام صور الأقمار الصناعية وتكنولوجيا الاستشعار عن بعد وغيرها من البيانات المتاحة بسهولة عن السكان والبنية التحتية والأصول وما الي ذلك أثناء إجراء البحث وجمع البيانات في المدى الممكن
- يجب أن توفر عملية التقييم فرصا لبناء للقدرات في تقييم الأضرار وتخطيط الأدوار للمسؤولين الحكوميين المعنيين
- يجب أن يوفر التقييم تقديرات وأرقاما موثوقة



المنهجية

الانتقال من منهجية تقييم احتياجات ما بعد الكوارث الي سياق التنمية الأوسع في السودان بطريقة RPNRA ، حيث يتم اعتماد إجراء تقييم سريع وموجز يرتبط بتقييمات الاحتياجات الحالية وفقا لخطط التنمية في البلاد ، ويتم تنظيم التقييم على مدى القطاعات المختلفة بالنظر الي النطاق الواسع والضرر الكبير الذي أحدثه الفيضان مما يقود إلى أن يشمل التقييم أربعة مجالات رئيسية تتضمن إجمالي ستة عشر قطاعا فرعيا .

القطاعات الاجتماعية



السكن



الصحة



التعليم



الثقافة



الرياضة

قطاعات البنية التحتية



النقل



الطاقة، الكهرباء



المياه، الصرف الصحي،

إدارة موارد المياه

قطاع المجالات المتداخلة

القطاعات المنتجة



الصناعة



الزراعة، مصايد

الأسماك، الماشية



تخفيف مخاطر الكوارث



التوظيف، وسبل كسب
العيش و الحماية الاجتماعية



النوع الاجتماعي



الحكومة



البيئة



تقييم الآثار على الإنسان

تمت عملية التقييم تحت إشراف فريق مختص لكل من القطاعات المختلفة ، ويتألف كل فريق من اختصاصيين من الهيئات الحكومية و وكلاء شركاء في التنمية. وفقا لمنهجية PNDA , تم إعداد تقييم لكل قطاع باتباع نموذج يتضمن أربعة عناصر أساسية هي:

- ما قبل الكارثة و استخدام قواعد البيانات: تحليل عام للأوضاع السائدة لفترة ما قبل الكارثة ، والتي يمكن الاستفادة منها كقاعدة بيانات للمقارنة مع فترة ما بعد الكارثة في السودان.
- تقييم أضرار الكارثة: تقييم (١) الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية والأصول القائمة (٢) تعذر الوصول للسلع والخدمات (٣) إجراءات الحوكمة واتخاذ القرار و (٤) تأثيرات الفيضان على زيادة المخاطر ومواطن الضعف.
- تقييم آثار الكارثة: تقييم آثار الفيضان على التنمية الاقتصادية والإنسانية
- احتياجات المعافاة من الكارثة ووضع الاستراتيجيات : تحديد احتياجات المعافاة من الكارثة وتنمية الاستراتيجيات التي تشمل تدخلات التعافي وإعادة الإعمار المبكر والمتوسط و طويل الأجل.

قادت الوكالة الرئيسة ل RPDNRA (التقييم السريع للاحتياجات والتعافي بعد الكوارث)، و مركز تنسيق العمليات الطارئة بعمليات التقييم، بالإضافة إلى التنسيق الكامل بين الوكالات الحكومية وشركاء التنمية ، بينما قام البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدعم التنسيق وتقديم المشورة الفنية لعملية التقييم . أما الخبراء الدوليين والمحليين المدعومين بتمويل من شركاء التنمية فقد قاموا بمساعدة فرق التقييم من القطاعات المختلفة عن بعد وعلى ارض الواقع.

تم تنظيم RPDNRA على خمس مراحل:

- **المرحلة الأولى - الإعداد:** تحديد فريق التنسيق و إعداد الفرق المختصة في القطاعات المختلفة، مع تحديد الأدوار والمسئوليات ، و تحديد مجال التقييم لكل قطاع ذو صلة ، وتحديد مصادر البيانات والثغرات الموجودة في المعلومات، و تأسيس وسيلة اتصال مع الشركاء الحكوميين وغير الحكوميين و مالكي المعلومات.
- **المرحلة الثانية- جمع البيانات:** جمع البيانات عن فترة ما قبل الكارثة (الأوضاع السكانية، و الاجتماعية و الاقتصادية، و التعداد ، ونحو ذلك) بيانات الاستشعار عن بعد (صور الأقمار الاصطناعية ، وبيانات عن المخاطر / التعرض للمخاطر) والبيانات الثانوية (التقارير، و التقييم، تحليل الخسائر والأضرار)، تحديد الثغرات في البيانات وجمع البيانات الأولية (مقابلات مع مالكي المعلومات الرئيسيين) وجمع البيانات من الموقع (الزيارات الميدانية)
- **المرحلة الثالثة - تحليل البيانات وتوحيد النتائج القطاعية:** تقوم فرق القطاعات المختصة بالاطلاع على البيانات التي تم جمعها وتحليلها (مراجعة مكتبية، وتحليل إحصائي ، ونظام المعلومات الجغرافية / تطبيقات الاستشعار عن بعد ، كما يقوم الفريق المختص بكل قطاع بمراجعة البيانات مع القطاعات الأخرى ونتائج تحليل المستندات (تأثير الفيضان، الأضرار، الخسائر والاحتياجات) والتأكد من صحتها مع المختصين الحكوميين.
- **المرحلة الرابعة - مسودة تقرير التقييم واستراتيجية التعافي:** يطور فريق التنسيق الإطار للتقرير الذي يوضح نتائج التقييم و تحديد النتائج الرئيسية واحتياجات التعافي العاجلة وإعادة الإعمار ، على ضوء التحليل المعد من قبل كل قطاع ، و مسودة لاستراتيجية التعافي المعدة بواسطة فريق التنسيق بالتنسيق مع فرق القطاعات المختلفة، كما تشارك الحكومة في أبداء الملاحظات على مسودة التقارير وصلاحياتها.
- **المرحلة الخامسة - إكمال التقرير:** تدقيق التقارير والعمل بالملاحظات، ثم تقديم التقرير النهائي للحكومة للمصادقة عليه.

ملخص الأضرار والخسائر، إجمالي التأثير والاحتياجات للتعافي

القطاع	التعافي، بـمليار		إجمالي التأثير، بـمليار		الخسائر، بـمليار		الدمار، بـمليار				القطاع الفرعي	دولار أمريكي	الاجتماعي
	جنيه سوداني	دولار أمريكي	جنيه سوداني	دولار أمريكي	جنيه سوداني (جنيه سوداني)		جنيه سوداني (جنيه سوداني)		دولار أمريكي	جنيه سوداني			
					Private	Public	Private	Public					
214.932	3.908	164.351	2.987	0.067	3.707	0.067	160.644	160.644	0.289	0.005	160.644	2.920	الإسكان
2.560	0.047	0.767	0.014	0.009	0.478	0.009	0.289	0.289	0.289	0.005	0.289	0.005	الصحة
7.513	0.137	2.538	0.046	0.006	0.331	0.006	2.207	2.207	2.207	0.040	2.207	0.040	التعليم
0.170	0.003	0.146	0.003	0.001	0.026	0.001	0.020	0.100	0.100	0.002	0.120	0.002	الرياضة
2.551	0.046	31.820	0.579	0.546	30.051	0.546	1.769	1.769	1.769	0.032	1.769	0.032	الزراعة
1.818	0.033	19.308	0.351	0.348	19.158	0.348	0.150	0.150	0.150	0.003	0.150	0.003	الصناعة
5.999	0.109	5.044	0.092	0.001	0.045	0.001	4.999	4.999	4.999	0.091	4.999	0.091	النقل
32.059	0.583	1.408	0.026	0.019	1.021	0.019	0.387	0.387	0.387	0.007	0.387	0.007	الطاقة
19.745	0.359	18.013	0.328	0.088	4.813	0.088	0.935	12.265	12.265	0.240	13.200	0.240	المياه، الصحة، إدارة موارد المياه
287.347	5.225	243.395	4.425	1.085	59.630	1.085	163.518	20.247	183.765	3.340	183.765	3.340	الاجمالي
0.023	0.000												الثقافة
0.275	0.005												البيئة
0.039	0.001												الحكم
92.161	1.676												الجنس (النوع)
0.022	0.000							0.009	0.009	0.000	0.009	0.000	التوظيف، سبل كسب العيش والحماية الاجتماعية، التخفيف من مخاطر الكارثة
379.867	6.907	243.395	4.425	1.085	59.630	1.085	163.518	20.256	183.774	3.341	183.774	3.341	الاجمالي الكلي

¹³تقديرات الأرقام أولية حيث أن الإجمالي النهائي للتعافي يتعين تقديره لدى إعداد التقييم

